


منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر

- قراءة للمؤشرات والمعوقات -

¹ سليمان أسماء، ² بن داودية وهيبة


¹ طالبة دكتوراه (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية)، (الجزائر)

a.slimane95@univ-chlef.dz ✉

<https://orcid.org/0009-0002-6206-415X> 

² أستاذ تعليم عالي (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية)، (الجزائر)

w.bendaoudia@univ-chlef.dz ✉

<https://orcid.org/0009-0001-0789-9958> 

الملخص:

في ظل الأهمية المتزايدة لمنصات التمويل الجماعي على المستوى الدولي ودورها في توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الاقتصادية وبالتالي تعزيز الشمول المالي، نهدف من خلال هذه الورقة إلقاء المزيد من الضوء على منصات التمويل الجماعي كأحد أهم قنوات التمويل التي ظهرت في إطار تنامي دور التقنيات المالية الحديثة، استعراض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وواقع استخدام الجزائر لمنصات التمويل الجماعي والدور المتوقع لها في تعزيز الشمول المالي الوطني ومن ثم الوقوف على أهم العراقيل التي تحول دون تحقيقه. ولقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الجزائري يحقق مؤشرات دون المستوى للشمول المالي وله تجربة محتشمة في التمويل الجماعي، الأمر الذي يلزم الحكومة في الإسراع بوضع الأرضية والبنية التحتية الرقمية والتنظيمية والقانونية الكفيلة بخلق فرص للتمويل الجماعي وبالتالي النهوض بالشركات الناشئة والمقاولات الصغيرة والمبتكرة وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: تمويل جماعي، شمول مالي، شركات صغيرة وناشئة، الإبتكار.

تصنيف JEL: G21 , E42

استلم في: 2023/03/08

قبل في: 2023/04/27

نشر في: 2023/06/09

* المؤلف المرسل

DOI 10.34118/djei.v14i2.3409



هذا العمل مرخص بموجب [رخصة](#)

[المشاع الإبداعي نسب المصنف -](#)

[غير تجاري 4.0 دولي.](#)

Crowdfunding Platforms as an Entrance to Financial Inclusion in Algeria –Reading of the Indicators and Constraints-

1st Slimane Asma¹, 2nd Bendaoudia Wahiba²

¹ Doctorant (University of Hassiba Ben Bouali Chlef) (Algeria)

✉ a.slimane95@univ-chlef.dz

 <https://orcid.org/0009-0002-6206-415X>

² Professor, (University of Hassiba Ben Bouali Chlef) (Algeria)

✉ w.bendaoudia@univ-chlef.dz

 <https://orcid.org/0009-0001-0789-9958>

Received: 08/03/2023

Accepted: 27/04/2023

Published: 09/06/2023

* *Corresponding Author*

DOI 10.34118/djei.v14i2.3409



This work is an open access article, licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/).

Abstract

in light of the increasing importance of crowdfunding platforms at the international level and their role in providing the necessary financing to support economic projects and thus enhance financial inclusion, we aim through this paper to shed more light on crowdfunding platforms as one of the most important financing channels that have emerged in the context of the growing role of modern financial technologies. We have reached a conclusion that the Algerian economy achieves sub-standard indicators of financial inclusion and has a modest experience in crowdfunding, which requires the government to expedite laying the ground and the digital, regulatory and legal infrastructure capable of creating opportunities for crowdfunding

Keywords: startups; crowdfunding; Financial inclusion; innovation

JEL classification codes: E42, G21

مقدمة:

يشهد العالم تطورات تقنية وتكنولوجية طالت عدد من المجالات من أبرزها الخدمات المالية في ظل تنامي أهمية التقنيات المالية الحديثة حيث أصبحت العديد من الخدمات المالية والمصرفية تعتمد في إنجازها على التقنية المالية، مما ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة المنافسة في النظام المالي، وبالتالي تعزيز النمو الإقتصادي والشمول المالي. حيث تعتبر منصات التمويل الجماعي من أهم الابتكارات المتضمنة في سياق التقنيات المالية الحديثة التي مكنت المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى آليات أكثر ملائمة للتمويل. ويتمثل التمويل الجماعي بالتوجه المباشر إلى عامة الناس حول العالم عبر الانترنت وطلب التمويل للإسهام في مشروع ما.

في هذا السياق تعول الجزائر على غرار دول العالم والدول العربية الهادفة إلى زيادة مستويات الشمول المالي على منصات التمويل الجماعي لتحقيق قفزة ملموسة في مستويات نفاذ الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بناء على كونه وسيلة ممكنة لجمع الأموال مع عدد قليل من المتطلبات التنظيمية المحتملة. كما أنه يمكن أن يكون وسيلة تمويل فعالة من حيث التكلفة ويمكن أن يحقق عائدا جيدا للمقرض.

إشكالية الدراسة: إنطلاقا مما سبق، فإن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة كالتالي:

ما هو واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، وما مدى اعتمادها منصات التمويل الجماعي كخيار مبتكر لتعزيزه؟

أهداف الدراسة

في ظل الأهمية المتزايدة لمنصات التمويل الجماعي ودورها في توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الإقتصادية وبالتالي تعزيز الشمول المالي، نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- إلقاء المزيد من الضوء على منصات التمويل الجماعي كأحد أهم قنوات التمويل التي ظهرت في إطار تنامي دور التقنيات المالية الحديثة ؛
- استعراض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وواقع استخدام الجزائر لمنصات التمويل الجماعي؛
- الدور المتوقع لمنصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي الوطني ومن ثم الوقوف على أهم العراقيل التي تحول دون تحقيقه؛

منهج الدراسة: لتحقيق الهدف من الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع ومؤشرات التمويل الجماعي والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2017).

مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

قبل استعراض مؤشرات الشمول المالي للاقتصاد الجزائري لابد من التطرق للإطار النظري للشمول المالي كما يلي:

تعريف الشمول المالي: الشمول المالي هو توسيع عملية الوصول، وتوفير، وتعزيز استخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل جميع شرائح المجتمع. (lensink, hamilton, & adjasi, 2022)، والمستبعدين ماليا مع انخفاض التكلفة وتحسين نطاق الخدمات. (maity & nath sahu, 2022)

كما عرفت الأمم المتحدة الشمول المالي على أنه قطاع مالي يوفر إمكانية الحصول على إئتمان لجميع الأشخاص والشركات القابلة للتمويل، وخدمات الادخار والدفع للجميع. ولا يتطلب التمويل الشامل أن يكون كل فرد مؤهلاً لإستخدام كل الخدمات، ولكن ينبغي أن يكون قادراً على اختيارها إذا رغب في ذلك. (dr.s.v.shinde، 2014).

أما البنك الدولي عرف الشمول المالي على أنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم، ويتم تقديمها على نحو مسئول ومستدام. حيث تعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. (world bank, 2022).

في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE): الشمول المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين بالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والإقتصادي. (خلج، 2022)؛

وعرف بنك الجزائر الشمول المالي على انه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية وحسابات التوفير، خدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والإئتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة. (بنك الجزائر 2016).

مؤشرات قياس الشمول المالي:

تطور مفهوم الشمول المالي وفق أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الإستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، وقد تم صياغة مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد هي: (global partner ship for financial inclusion(GPFI), 2012)

1- الوصول إلى الخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على توافر/ استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي وذلك من خلال مؤشرات معينة مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، الفروع وأجهزة الصراف الآلي الخ. (Alliance for financial inclusion (AFI), 2013)، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من الأشخاص البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛
- حسابات النقود الإلكترونية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل (فراح و عبد

(العزیز، 2021)

2- استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

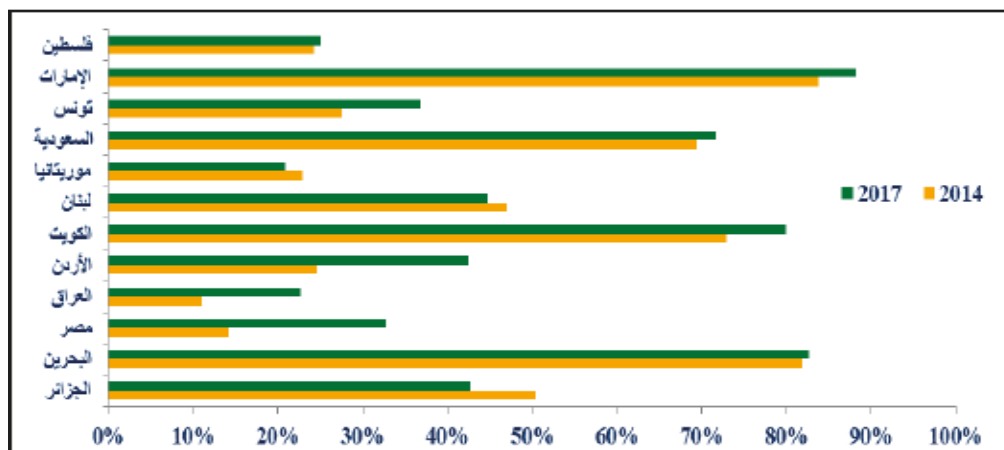
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظم؛
 - عدد المعاملات عبر الهاتف؛
 - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛
 - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
 - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب ودائع أو لديها قروض قائمة. (شنيبي و بن لخضر، 2018)
- 3- جودة الخدمات المالية: ويقصد بها قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، (قاسي و بولصنام، 2.21) وتعد الجودة بعدا غير وواضح ومباشر حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. (AFI, 2013).

مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي لا تزال دون المستوى المطلوب فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي مقارنة بالدول العربية فوفق الشكل رقم (01) الذي يوضح نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية حيث بلغت نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية (ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة) في الجزائر 42 في المائة عام 2017، مقارنة بالإمارات التي احتلت المرتبة الأولى عربيا حيث بلغت أكبر نسبة قدرت ب 84 في المائة لنفس العام. وبعد دولة البحرين والكويت والسعودية بنسب بلغت 83 و 80 و 72 في المائة على التوالي.

الشكل (01)

نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية

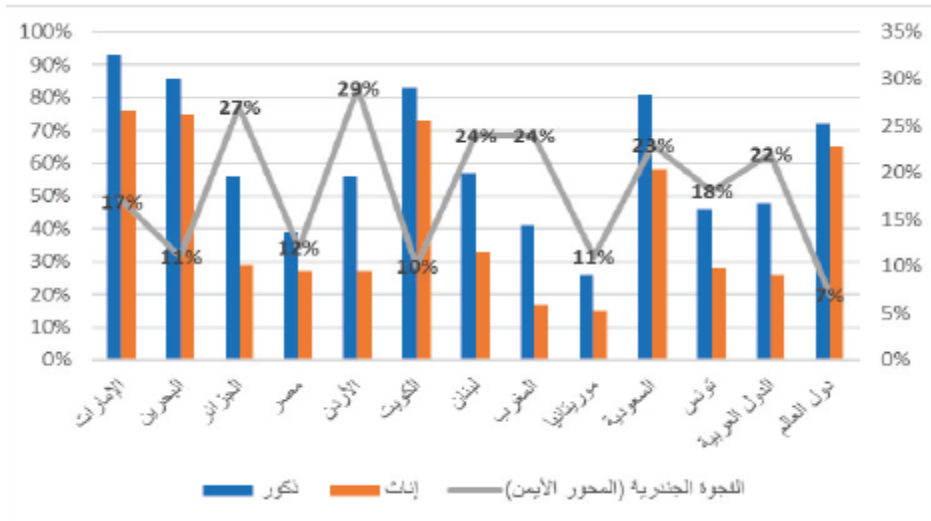


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2017)

أما فيما يخص فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين فقد بلغت في الجزائر حوالي 27 في المائة مقارنة بالأردن التي سجلت أكبر فجوة إذ بلغت حوالي 29 في المائة، في حين كانت أقل فجوة من نصيب كل من البحرين وموريتانيا.

الشكل (02)

الفجوة بين الجنسين في الدول العربية سنة 2017

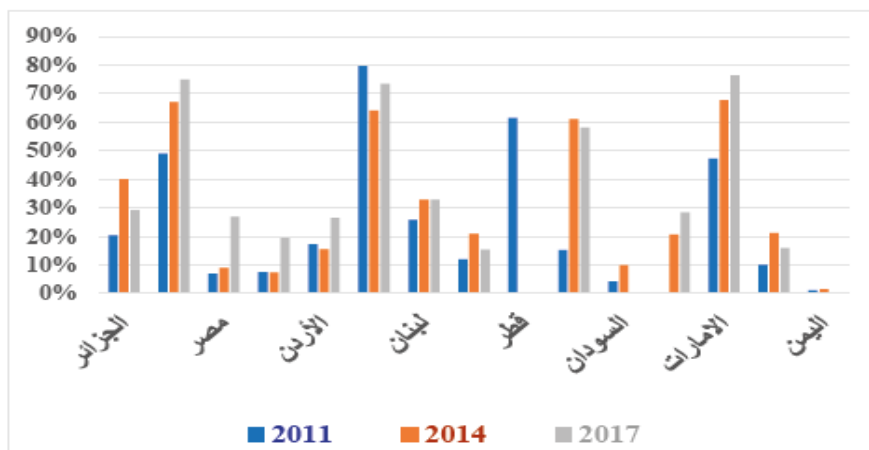


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2017)

أما فيما يتعلق بتطور امتلاك الإناث لحسابات بنكية بشكل مقارن لدى الجزائر مع الدول العربية فقد كانت نسبة ضعيفة جدا لم تتجاوز 30 في المائة.

الشكل (03)

نسبة الإناث اللواتي يفوق عمرهن عن 15 عاما ويمتلكن حسابات بنكية في الدول العربية خلال السنوات 2011، 2014، 2017.

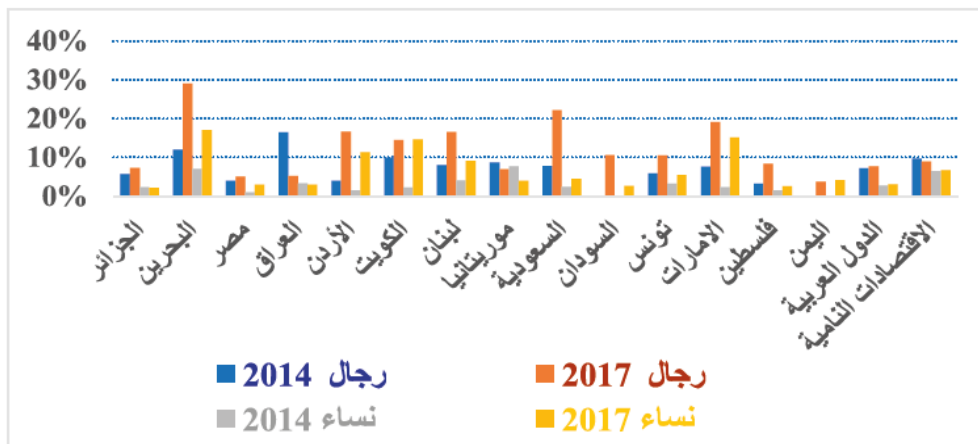


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2017)

الشكل (04)

تطور الفجوة بين الجنسين في الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأعمال لدى الدول العربية خلال سنتي

2017/2014



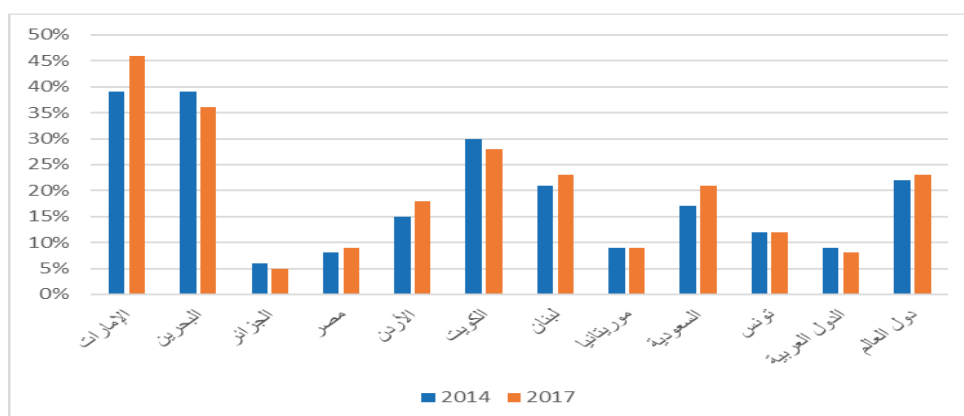
المصدر: (صندوق النقد العربي، 2017)

أما بخصوص تحليل الفجوة بين الجنسين في الوصول على الخدمات المالية من خلال الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأعمال فيلاحظ من الشكل رقم (04) أن هناك تفاوت بين نسبة الذكور الإناث ما بين سنتي 2014 و2017، حيث لم تتجاوز نسبة حصول الإناث على التمويل اللازم للمشاريع من خلال المؤسسات المالية الرسمية 5 في المائة في حين نسبة الذكور لم تتجاوز 10 في المائة خلال سنة 2017. في جانب الإقراض من المؤسسات المالية الرسمية المستخدمين للبطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة، فلزالت النسبة دون المستوى في الجزائر حيث حققت أقل نسبة تقدر ب 5 في المائة سنة 2017 مقارنة بباقي الدول العربية وهذا ما يستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها.

الشكل (05)

نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15

عاما سنتي 2014 و2017



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2017)

واقع التمويل الجماعي في العالم وفي الجزائر

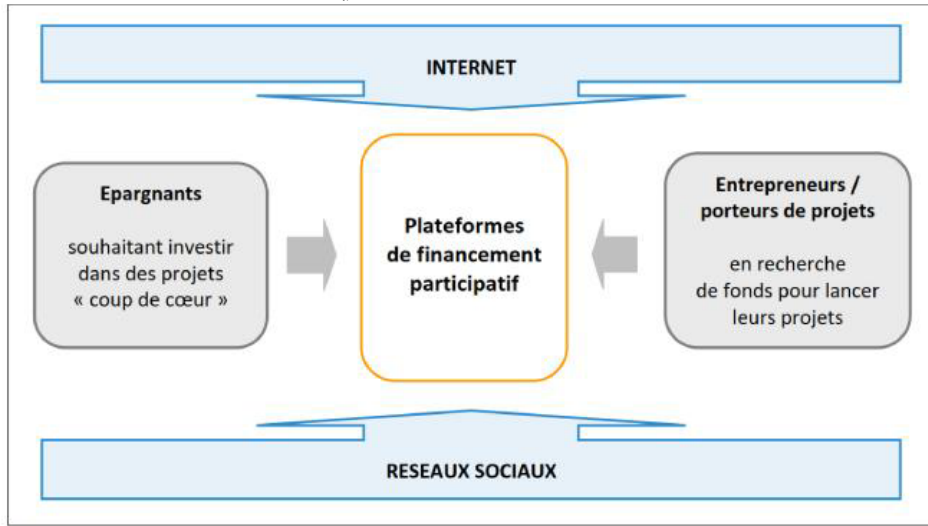
فكرة التمويل الجماعي ليست جديدة في الأصل إنما هي نابعة من الطابع الإجماعي للبشر، فالتعاون والتضامن فطرة لدى البشر، وإنما الجديد فيها هو استخدام الانترنت والأنظمة المعلوماتية الحديثة في الوصول إلى الجمهور من خلال إنشاء ما يسمى بمنصات أو مواقع التمويل الجماعي الذي نشط هذه الظاهرة وأعطاه بعدا دوليا. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا النوع من التمويل بدأ بمبادرات فردية في بريطانيا والولايات المتحدة عام 2000 في شكل جمع للتبرعات من أجل تمويل مشاريع فردية صغيرة. والجدير بالذكر أن انتشار الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ليست السبب الوحيد لاتساع ظاهرة التمويل الجماعي، بل إن الصعوبات التي يواجهها حاملوا الأفكار ورواد المشاريع الناشئة في الحصول على التمويل من المصادر التقليدية، خاصة في المراحل المبكرة للمشاريع أو تطوير المنتجات بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما شهدته النصف الثاني من عام 2011 من تراجع في معدلات النمو العالمي، دفعتهم للبحث عن حلول مبتكرة، وقد وجدوا ضالتهم في هذه الأداة، التي تقوم على اقتناع الجمهور بالفكرة واحتضانها واستعداده لتقديم الدعم لها.

تعريف التمويل الجماعي Crowdfunding:

يعرف التمويل الجماعي على أنه عملية حشد للموارد المالية لعدد كبير من الجمهور من أجل تقديم التمويل اللازم لمشروع ما عن طريق منصات للتمويل لها مواقع متخصصة على شبكة الانترنت والشكل الموالي يوضح آلية عمل هذا النوع من التمويل.

الشكل (06)

آلية عمل منصات التمويل الجماعي



Source :. (gizis & eurecna, 2017)

ولقد عرف التمويل الجماعي من قبل العديد من المنظمات الدولية نذكر بعض هذه التعاريف فيما يلي:

التمويل الجماعي هو مجموعة فرعية واسعة من قطاع التمويل البديل والذي يشمل الأنشطة التي ظهرت خارج الأنظمة المصرفية القائمة وأسواق رأس المال التقليدية. إذ يمكن الشركات والأفراد من جمع الأموال من خلال سوق عبر الانترنت. (ICR, 2021)، وعلى عكس التمويل التقليدي يضع التمويل التشاركي (الجماعي) المساهم الذي ينتمي إلى مجتمع معين

في اتصال مباشر مع قائد المشروع، لذلك تقدم هذه الآلية حولا لجمع عدد كبير من المساهمات من افراد من مناطق جغرافية مختلفة، متحدون حول قضية واحدة (الزراعة، البيئة، الطاقة المتجددة...) (joffre & trabelsi, 2018)

ويعرف صندوق النقد العربي التمويل الجماعي على أنه طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد والكيانات القانونية لتمويل أعمال أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، وينطوي هذا النشاط على استخدام المنصات القائمة على شبكة الانترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال (المقترضين) بالمولين الافراد (المقترضين) بما يتجاوز في العديد من الحالات دور الوسطاء الماليين التقليديين. (صندوق النقد العربي، 2021)؛

أما الشركة العالمية للشمول المالي (2016) فتعرف التمويل الجماعي في سياق الشمول المالي على أنه أسلوب تمويل قائم على آليات السوق حيث يتم جمع الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية بكميات صغيرة، وتجاوز الوسطاء الماليين التقليديين، واستخدام الهواتف المحمولة والمنصات المستندة إلى الانترنت للتواصل مع المقترضين، سواء لتمويل مشروع تجاري أو مشروع محدد أو احتياجات أخرى؛

ولقد عرفت المفوضية الأوروبية والإتحاد الأوروبي لأسواق المال مصطلح "التمويل الجماعي" على أنه دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد من خلال منصات التمويل الجماعي عبر مواقع إلكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات والجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة؛

والجدير بالذكر أن هناك نوعان من التمويل الجماعي فيمكن أن يكون تقليديا ربويا كما يمكن أن يكون إسلاميا وفق مبادئ التمويل الإسلامي، وهذا ما يجعل من هذه التقنية متاحة ومتوفرة لكل الدول؛ ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية للتمويل الجماعي وهي: استخدام التقنيات الرقمية، جمع مبالغ صغيرة من الأموال، وجود عدد كبير من الممولين وتوجيه الأموال إلى عدد كبير من المقترضين.

أنواع منصات التمويل الجماعي:

هناك أربعة فئات رئيسية من التمويل الجماعي وهي:

1- التمويل الجماعي بنظام المكافأة Rreward Crowdfunding:

حيث يستثمر الناس لأنهم ببساطة يؤمنون بالمشروع، فيقدمون مبلغا من المال مقابل الحصول على مكافأة لاحقة من المشروع، ومن أهم منصاته Kicksarter، Indiegogo.

2- التمويل الجماعي بالتبرع Donation Crowdfunding:

وتعني عادة فئة التمويل هذه الجمعيات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وتعتبر هذه الطريقة هدية حيث يعطي الشخص (الشركة) المبلغ من دون انتظار أي شيء في المقابل، حيث يتم التبرع لشخص أو جمعية خيرية (وأحيانا قد يوعد الممول بمقابل مادي أو معنوي)، وأهم منصاته Gofundme، Kiva Causes.

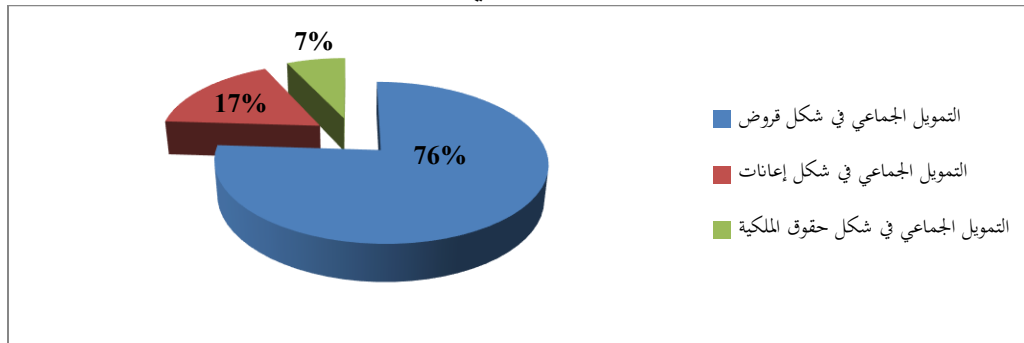
3- التمويل الجماعي بالقرض Debt Crowdfunding:

يعرف أيضا الإقراض بالند للند (p2p)، فهو يسمح بإقراض المال متجاوزا في ذلك البنوك التقليدية، أي هو عبارة عن وسيلة لإقراض الأفراد أو المؤسسات الخاصة لتمويل مشاريعهم دون أي تدخل من قبل البنوك (meemapps, 2020)، وطالما استمر المشروع حصل المستثمر على فائدة محددة على أمواله قبل استرجاع رأس المال بالكامل في نهاية المشروع، أهم منصاته Lending Club، Prosper .

4- التمويل الجماعي القائم على الإستثمار (إصدار الأسهم) Equity Crowdfunding: يعتبر هذا النوع من التمويل الأكثر تعقيدا والأكثر ربحا من حيث الفرص الاقتصادية على حد سواء، حيث يتم الإستثمار في عمل تجاري مقابل الحصول على حصة أو عائد السهم، حيث يحصل الممول على أسهم في المشروع مقابل مساهمتهن فيصبح بالتالي مساهما ورأس ماله غير مضمون ولكنه يتمتع بإمكانية تحقيق عوائد مالية خيالية خاصة إذا كان عمل الشركات ناجحا، كما يمكن أن يفقد استثماره إذا فشلت الشركات، ومن أهم منصاته Funders Club، Circleup، Patreon . (الصبي (2018)، والشكل الموالي يوضح توزيع أنواع التمويل الجماعي حسب أصنافه كما يلي:

الشكل (07)

توزيع التمويل الجماعي حسب أصنافه.



المصدر: (عمران و قريد، 2018)

حيث نلاحظ أن تقنية الإقراض بالند للند تستولي على السوق الإئتماني مقارنة بباقي أنواع التمويل الجماعي، يرجع سبب ذلك إلى المزايا التي تتميز بها هذه التقنية والتي في مقدمتها:

- أن قروض الند للند أرخص من قروض البنوك، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لديها تصنيف إئتماني جيد؛
- توفر هذه الآلية خيارات سهلة وسريعة للمؤسسات الناشئة ورواد الأعمال، سواء للراغبين في الحصول على التمويل اللازم للإطلاق في المشروع أو إقراض المال، دون الحاجة إلى وساطة المؤسسات المالية التقليدية؛
- أن هذه الآلية تمثل خيارا تمويليا جديدا للمؤسسات التي تواجه صعوبة في الحصول على قروض من البنوك بسبب تصنيفها الإئتماني. (صاري، 2021)

مخاطر التمويل الجماعي:

يرتبط بنشاط منصات التمويل الجماعي مجموعة من المخاطر من بينها ما هو مرتبط بعمل هذه المنصات، ومنها ما هو ناتج عن عدم توفر المعلومات الكاملة أو الضمانات عن طبيعة المستفيدين ومخاطر أخرى متعلقة بالمولين، ومنها ما هو متعلق بقنوات الإتصال المستخدمة وما يرتبط بها من مخاطر الأمن السيبراني، في هذا السياق أشارت إحدى الدراسات الاستقصائية (عبد المنعم و عبيد، 2019) التي اهتمت بتحديد أهم المخاطر التي تواجه منصات التمويل الجماعي

من وجهة نظر القائمين عليها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن مخاطر الأمن السيبراني تعتبر من أهم المخاطر التي تهدد عمل هذه المنصات مخاطر متوسطة إلى عالية ترتبط بالأمن السيبراني واحتمالية اختراق المنصة، يليها في المرتبة الثانية مخاطر فشل وانهيار عمل هذه المنصات، تأتي في مرحلة لاحقة مخاطر الإحتيال، حيث يوجد كذلك مخاطر جراء احتمالية استخدام منصات التمويل الجماعي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة تلك التي تتضمن تعاملات عبر الحدود ولا تخضع لتنظيم رقابي؛

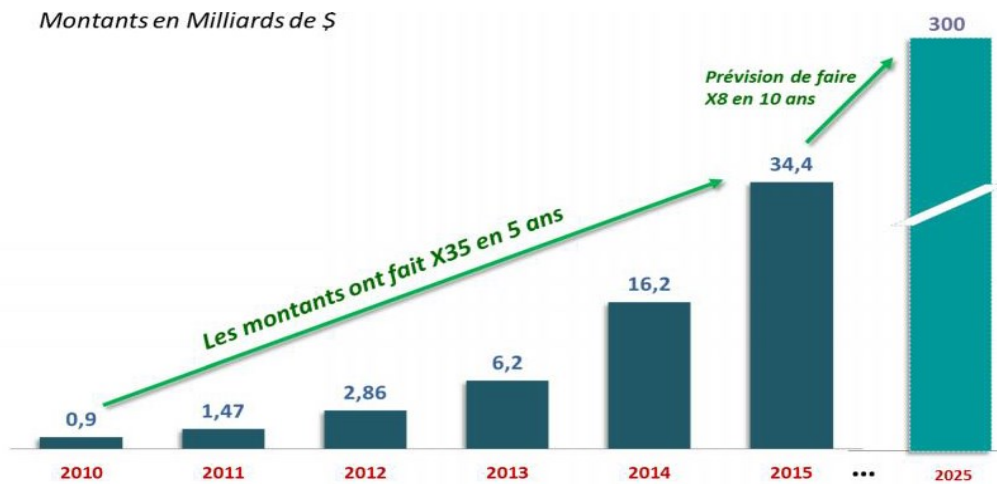
كما أن هناك بعض المخاطر الأخرى التي تواجه هذه المنصات من بينها التغييرات غير المتوقعة في الأطر التنظيمية، والمعاملات الضريبية، والمخاطر السياسية والتجارية لاستثمار في الأسهم والتمويل الجماعي القائم على الإقراض. علاوة على المخاطر المرتبطة بنماذج الأعمال من بينها احتمالات إخفاق أصحاب الحملات في جمع التمويل اللازم، ومخاطر ترتبط بسمعة المنصة عند الفشل في تقديم الإمتيازات والمكافأة إلى الداعمين، علاوة على مخاطر عدم القدرة على التحقق من التأثير الاجتماعي والبيئي للمشروعات التي يتم تمويلها.

واقع سوق التمويل الجماعي في العالم والجزائر:

لقد عرف سوق التمويل الجماعي على النطاق العالمي نموا وتطورا كبيرا منذ انطلاقه (انظر الشكل رقم 08)، فخلال عامي 2013 و 2014 زادت المبالغ التي تم جمعها من 6.1 مليار دولار إلى 16.2 مليار دولار بزيادة 16.7% حيث تم استخدام 14.3% من المبالغ المحصلة في عام 2014 عن طريق التمويل الجماعي في تمويل مقاولين وشركات. أما سنة 2015 فقد بلغت المبالغ التي تم جمعها نحو 34.4 مليار دولار أي أكثر من الضعف مقارنة بسنة 2014. لذا فإن توقعات نمو نسبة التمويل الجماعي أفق 2025 مشجعة للغاية، حيث من المتوقع أن تمثل أكثر من 300 مليار دولار.

الشكل (08)

تطور التمويل الجماعي في العالم خلال الفترة (2010-2025)



(banque mondial, 2013)source

أفادت دراسة أجراها البنك الدولي شملت 22 دولة أن التمويل الجماعي يمكن أن يمثل 93 مليار دولار بحلول عام 2025 للبلدان النامية، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدر هذه الإمكانيات بـ 5.6 مليار دولار بحلول عام 2025؛

أما بالنسبة للجزائر فاستخدام هذه الأداة التمويلية المبتكرة لا يزال حديثا على الرغم من وجود مبادرات لشباب خلال عامي 2013، 2014 من خلال إطلاق منصات للتمويل الجماعي غير أنه غير منظم من قبل السلطات العمومية الجزائرية، فلا توجد قوانين وأطر تنظيمية تمكن المعنيين بالأمر بالقيام بهذه الأنشطة، ولغاية الآن فإن مجمل التمويل للمشروعات يتم إما من خلال المصارف أو من خلال دعم من خزانة الدولة غير أنه بداية سنة 2020 كشفت الحكومة الجزائرية عن نيتها في تبني هذا النوع من التمويل وتنظيمه وتقنينه، حيث تم تكليف لجنة تنظيم عمليات البورصة الجزائرية ومراقبتها من طرف السلطات العمومية بالعمل في نطاق اختصاصها حول التمويل الجماعي العادل الذي من شأنه تقديم حل لتمويل المشاريع الإنتاجية التي تتماشى والمؤسسات الناشئة الجزائرية والمشاريع المبتكرة التي تفتقر للتمويل بسبب الطابع الحساس لهذا النوع من المشاريع؛

فلجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها تحضر نظاما يحدد شروط منح الاعتماد ومزاولة النشاط ومراقبة مستشاري الاستثمار التشاركي الذين سيتولون مهمة استحداث وتسيير (عبر الانترنت) منصات توظيف أموال العامة في مشاريع الاستثمار التشاركي. وتمنح صفة مستشار في الاستثمار التشاركي التي أسست بموجب المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، للشركات التجارية المستحدثة والمكرسة استثنائيا لهذا النشاط وكذا للوسطاء في عمليات البورصة ومؤسسات تسيير أموال الاستثمار؛

كما أنه وفقا لشروط هذا التنظيم الجاري استكمالها فإن صفة المستشار في الاستثمار التشاركي تمنح بعد دراسة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لملف يتضمن أساسا استعراض للنشاط المقرر بما فيه نموذج الاستثمار والنطاق التقديري للمبالغ المحددة لجمع الأموال مع إجراء انتقاء للمشاريع والإجراءات الواجب إنجازها فضلا عن إجراء التثمين وسياسة مراقبة نشاط المصادر وشكليات دفع رواتب المستشار في الاستثمار التشاركي؛

ويشترط في إطار مشروع التنظيم توفر بعض المعلومات الموجهة للنشر عبر موقع المنصة كإجبارية التمتع بالمؤهلات التقنية الضرورية لمزاولة هذا النوع من النشاط واحترام أخلاقيات المهنة الضرورية لإرساء مناخ تسوده الثقة وتقديم معلومات واضحة ومفصلة عن المشاريع المقترحة والمخاطر التي قد يواجهها المستثمر؛

وتضاف لهذه الشروط المفروضة على مزاولة النشاط قواعد حسن السلوك والكفاءة المهنية بالنسبة لإداريي ومسيري المنصة موضحا أن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها كانت قد اقترحت جهازا تنظيميا "مبسطا" بالنسبة لمسيري المنصات لكن دون إغفال حماية المستثمرين؛

وتجدر الإشارة إلى أن هناك منصتان فقط للتمويل الجماعي في الجزائر حيث تعود أولى مبادرات التمويل الجماعي في الجزائر إلى عام 2013، والتي شهدت تأسيس منصتين مخصصتين للتمويل الجماعي، ونخص بالذكر منصة Twiza للتبرعات ومنصة Chriky Crowdfunding؛

ولقد قامت منصة التوزيع بتمويل الكثير من الأفراد والجمعيات والشركات والمنتجين ورجال الأعمال والمروجين للمشاريع الإبداعية والعلمية والفنية والرياضية والتضامنية. ولقد توقف موقع توزيع الأول هذا بسبب القيود الفنية في ظل عدم وجود لوائح وقوانين تنظيمية واضحة؛

وفي سبتمبر 2014، أطلق الشباب الجزائري منصة شريكي، وهي منصة تمويل جماعي تتكيف مع السوق واللوائح وثقافة زيادة الأعمال في الجزائر، لتخفيف الضغط على البنوك وغيرها من هيئات التمويل التقليدية. وتجعل منصة شريكي أيضا الاستثمارات الصغيرة ممكنة، وبالتالي يفتح المجال أمام الجزائريين العاديين للاستثمار في مشاريع واعدة ومسؤولة تخلق ثروة مع زيادة أموالهم؛

وفيما يلي ندرج الجدول الموالي الذي يوضح أهم منصات التمويل الجماعي في الجزائر من خلال تتبع أنماطها ومجالات عملها وغيرها.

جدول (1)

منصات التمويل الجماعي في الجزائر

عناصر أخرى	مجال الخدمات أو الاستثمار	نوع التمويل الجماعي	المنصة
	للأفراد والجمعيات والشركات والمنتجين ورجال الأعمال والمروجين للمشاريع الإبداعية والمبتكرة والعلمية والفنية والرياضية والتضامنية في الجزائر.	التمويل الجماعي القائم على التبرع	منصة توزيع TWIZA
تتراوح العمولة بين 5% و 8% من المبالغ التي جمعها المشروع.	مستثمرون ورجال الأعمال المساهمون الذين يتحدثون حول مشروع أو شركة ناشئة في الجزائر.	التمويل الجماعي القائم على الإستثمار	منصة شريكي CHRIKY

المصدر: (bourouba, 2018)

على الرغم من عدم وجود نظم الدفع الإلكتروني والإطار التنظيمي الملائم لتطوير التمويل الجماعي، تم إطلاق حملة تمويل جماعي بين عامي 2009 و 2015، (happy smala, 2016)، و 28 حملة في سنة 2018 ولا يزال عدد المشاريع التي تمولها منصات التمويل الجماعي منذ إنشائها حتى الآن منخفضا للغاية بسبب نقص وسائل الدفع عبر الانترنت والمعرفة بوجود التمويل الجماعي.

دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

فيما يلي سنسلط الضوء على الفرص والمزايا التي توفرها منصات التمويل الجماعي في الجزائر مبرزين من خلالها إمكانيات تحقيق الشمول المالي في الجزائر من خلال هذه التقنية التمويلية المبتكرة. وتتمثل في:

- تحسين فرص نفاذ الأفراد والمشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة غير المشمولة ماليًا إلى خدمات مالية مناسبة وبكلفة مقبول؛

- يسمح بتطوير الابتكارات في الخدمات المالية لخدمة العملاء في قاعدة الهرم الإستهلاكي من خلال تطوير نماذج التمويل الأصغر والخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهواتف المحمولة؛
- يسمح بالوصول إلى المزيد من المنتجات الاستثمارية المعقدة من أجل زيادة مستويات مرونة السوق وتطوير الأصول المالية؛
- سيساعد التمويل الجماعي على تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال، والتي تظل مفتاح التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تشجيع رواد الأعمال الشباب على تحويل مشاريعهم إلى حقيقة واقعة؛
- يسمح التمويل الجماعي للمستثمرين الجزائريين بالمساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية، كما سيساهم التمويل الجماعي في تنشيط الاقتصاد الجزائري من خلال إحياء الإنتاج الوطني للسلع والخدمات؛
- سيطور التمويل الجماعي الإبداع والابتكار الذي يعتبر مصدرا قويا للقدرة التنافسية، وهو عنصر أساسي لبقاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطويرها. وبالفعل، فإن التركيبة السكانية للشركات الجزائرية تتميز بمعدل وفيات مرتفع للغاية لاسيما الشركات الصغيرة جدا منها؛
- سيسمح التمويل الجماعي بإنشاء أعمال تجارية دون مساعدة مباشرة من الدولة. وحتى الآن يتم توفير جميع مساعدات إنشاء الأعمال من قبل الدولة. يمكن أن يساعد استخدام التمويل الجماعي في سد الفجوة في السوق المالية الجزائرية (يوجد في سوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) خمس شركات مدرجة فقط: سلسلة EGH El-Aurassi ، ومجموعة Saidal، و Alliance Assurances، و NCA Rouiba و Biopharm)، وهي أصغر رسملة للأسواق المالية بشكل عام. علاوة على ذلك، فإن تطوير التمويل الجماعي مرادف لظهور مهن جديدة تعتمد أساسا على الويب مثل مطور التطبيقات، ومهندس الشبكات، ومحرر الويب، ومسير المجتمع، منسق مواقع الويب، وتوفر هذه المهن العديد من الوظائف .

الخاتمة:

- لقد أصبح التمويل الجماعي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم. كما أنه يمكن أن يكون وسيلة تمويل فعالة من حيث التكلفة ويمكن أن يحقق عائدا جيدا للمقرض.
- في جميع أنحاء العالم نما حجم رأس المال الناتج عن التمويل الجماعي بشكل كبير، وآفاق سوق التمويل الجماعي في المغرب العربي واعدة، ولكن هناك بعض القيود التي يجب معالجتها قبل تحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتم إطلاق منصات التمويل الجماعي في المنطقة ويتم اختبار وتعديل نماذج الأعمال والممارسات المناسبة لثقافة جمع التبرعات في منطقة المغرب العربي. بعد دراسة المشهد التنظيمي الحالي في الجزائر وتونس والمغرب، قدمنا بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساعد في تشجيع نمو وتطوير نماذج التمويل الجماعي في المنطقة المغربية، مع اقتراح الإجراءات الاحترازية والمراقبة اللازمة لحماية جميع أصحاب المصلحة.
- أمن المجال: تعتبر حماية البيانات أمرا ضروريا لمواقع التجارة الإلكترونية، وبشكل عام، لكل ما يتعلق بالمساحة الشخصية يعد استخدام بروتوكول اتصال العميل أو الخادم أمرا مهما؛
 - التوعية قبل وبعد إطلاق المنصة: إن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي هو عامل حاسم في تعريف المستخدمين بطريقة إقناعهم بدعم المشاريع التي يريدونها، لأن القدرة التمويلية مرتبطة بشكل أساسي بمعدل مشاركة الأفراد. يجب

- أن تذكر مواقع التمويل الجماعي بشكل صريح هوية المطورين والمديرين، وغلا سيمتتع المستخدمون عن المشاركة ولن يتقوا في أنشطة جمع التبرعات؛
- إجراءات التمويل والإستثمار: ضرورة تحسين إجراءات التمويل والإستثمار، يمكن أن يساعد استخدام الخرائط والإعلانات في فهم العمليات والإجراءات المرتبطة بأنشطة جمع التبرعات؛
 - توفير قاعدة بيانات مفصلة لجميع المنصات الموجودة في كل دولة عضو في المغرب العربي، مع وصف لنموذج التمويل؛
 - استخدام تشاركي لقاعدة البيانات التي ستكون متاحة للمنظمين في المغرب العربي ويتم تحديثها باستمرار؛
 - بناء قدرات ووعي الجهات الرقابية؛
 - ترسيخ الثقافة المالية وبالأخص ثقافة التمويل الجماعي وبالخصوص الإسلامي،
 - تنظيم دورات تدريبية شاملة لجميع المنظمين الراغبين في فتح منصات للتمويل الجماعي في الجزائر بقيادة خبراء القطاع وأصحاب المصلحة، من أجل إبلاغ المنظمين بشأن تشغيل كل نموذج تمويل تشاركي، وكذلك أداء البلدان الأخرى والمنظمين من أجل تعزيز قدرات هذه الصناعة؛
 - تحسين عروض الانترنت التي تقدمها شركات الإتصالات مع تخفيض الأسعار؛
 - تحسين خدمات تحويل الأموال والدفع وكل خدمات التجارة الالكترونية؛
 - يمكن أيضا التغلب على هذه العقبة من خلال السماح لمنشئي مشاريع التمويل الجماعي بمعالجة المدفوعات في وضع عدم الاتصال عن طريق التحويل الالكتروني أو الشيك أو من خلال تبادل التذاكر لتسهيل تمويل المشروع من قبل المستخدمين؛
 - تحسين خدمات تحويل الأموال والدفع وكل خدمات التجارة الالكترونية.

قائمة المراجع:

المراجع الأجنبية

- AFI. (2013). Consulté le 2022, sur www.afi-global.org
- Alliance for financial inclusion (AFI). (2013). *AFI*. Récupéré sur WWW.AFI-global.org.2013
- banque mondial. (2013). *crowdfunding potertial for the developing world*. finance & private sector developemt departement.
- bourouba, k. (2018). le crowdfunding: une solution alternative de financement pour les start-ups et pme en algérie. *journal of economics and management* .
- dr.s.v.shinde. (2014). *financial inclusion in india*. india: laxmi book publication.
- gizis, & eurecna. (2017). *note sur les fondamentaux du crowdfunding et les principales pratiques au niveau international,amélioration de l'environnement des affaires dans la région sud de la méditerranée*.
- global partner ship for financial inclusion(GPFI). (2012). *g20 financial inclusion indicators*. Récupéré sur datatopics.worldbank.org
- happy smala. (2016). Récupéré sur www.happysmala.com
- ICR. (2021, septembre). Consulté le 03 01, 2023, sur www.icrepert-crowdfunding-french
- joffre, o., & trabelsi, d. (2018). le crowdfunding, concepts réalités et perspectives. *revue francaise de gestion* (273), 70.

lensink, r., hamilton, c., & adjasi, c. (2022). *advanced introduction to financial inclusion*. uk: edward elgar publishing united.

maity, s., & nath sahu, t. (2022). *financial inclusion and the role of banking system*. singapore: spinger nature singapore pte ltd.

meemapps. (2020, 09 21). *peer to peer lending*. Consulté le 01 20, 2023, sur www.meemapps.com/term/peertopeer-lending

world bank. (2022, march 29). *the world bank*. Récupéré sur financial inclusion(financial inclusion isa key enabler to reducing poverty and boosting prosperity: worldbank.org/ar/topic/financial-inclusion/

. Consulté le 2022, sur *التمويل الجماعي وفرص المستقبل* (2018, 01 09). *alphabet* ع. ص. www.alphabeta.argraam.com/article

بنك الجزائر (2016). Récupéré sur www.bank-of-algeria.dz افريل

المراجع العربية باللغة الأجنبية

Khlij, Āminah 2022, *Dawr al-ṣinā'ah al-maṣrifīyah al-Islāmīyah fī ta'zīz al-shumūl al-mālī fī al-Duwal al-'Arabīyah bāl'shārh ilā ḥālat al-Jazā'ir, uṭrūḥat duktūrāh, Jāmi'at Ḥasībah ibn bw'ly alshlf, Ṣ 112. Shnby, ibn Lakhḍar 2018, ahammīyat al-shumūl al-mālī fī taḥqīq al-tanmiyah fī Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah, Majallat al-Buḥūth fī al-'Ulūm al-mālīyah wa-al-muḥāsabīyah, al-'adad 3, ṣafḥah 109*

Šārī. 'A (2021), *al-iqrāḍ bayna alnẓrā' wa-al-tamwīl al-jamā'ī ālīyāt li-Da'm al-mu'assasāt al-nāshi'ah fī alddwl al-Nāmiyah, Majallat al ' qṭṣād wa-al-mālīyah, ṣafḥah 94.*

Šundūq al-naqd al-'Arabī (2017), *taqrīr Šundūq al-naqd al-'Arabī ḥawla al-shumūl al-mālī .*

Šundūq al-naqd al-'Arabī (2021), *mṣṣāt al-tamwīl al-jamā'ī.*

'Abd al-Mun'im, 'Ubayd (2019), *mṣṣāt al-tamwīl al-jamā'ī : al-Uṭur al-tanzīmīyah, Amānat Majlis mḥāfzy al-maṣārif al-Markazīyah wa-mu'assasāt al-naqd, abwzby*

Umrān, 'A, Farīd, M (2018), *mṣṣāt al-tamwīl al-jamā'ī ka-ālīyah mbtkrtltmwyl al-Mashrū'āt 'arḍ tajribat Sulṭat Landan, Majallat al-Ijtihād lil-Dirāsāt al-qānūnīyah wa-al-iqtiṣādīyah, ṣafḥah 294.*

Farrāḥ, Usāmah, 'Abd al-'Azīz, Raḥmah (2021), *al-shumūl al-mālī wa-dawruhu fī ta'zīz al-Mas'ūlīyah al-ijtimā'īyah fī al-bunūk, Majallat ṭbntlldrāsāt al-'Ilmīyah al-Akādīmīyah.*

Qāsī, Y, bwlšnām, M (2021), *Dawr ṣinā'at al-tiknūlūjiyā al-mālīyah fī ta'zīz al-shumūl al-mālī fī al-Duwal al-'Arabīyah, Majallat al-Mi'yār, ṣafḥah 682.*